

برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، و أثرها على الحد من ظاهرة الفقر

Economic recovery programs in Algeria, and their impact on reducing poverty

مخالدي يحي¹

MEKHALDI YAHIA¹

¹مخبر poindex، جامعة مستغانم (الجزائر)، yahia.mekhaldi@univ-mosta.dz

تاريخ القبول: 2022/02/16

تاريخ الاستلام: 2021/02/01

ملخص:

باستخدام المنهج الوصفي التحليلي تحاول هذه الورقة البحثية معرفة مدى مساهمة برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001 – 2019 م) و التي اعتمدت في سياستها العامة على النموذج الكينزي القائم على الطلب الكلي الفعال الحد من ظاهرة الفقر و تقليص مناطق الظل عبر كل أنحاء التراب الوطني.

حقيقة لقد أدى تنفيذ هذه البرامج إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، غير أن المبالغة في الإنفاق العام نتج عنها إحداث علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و حجم تلك النفقات، كما أنه بالرغم من محافظة معدلات النمو الاقتصادي على إيجابيتها كنتيجة للزيادة النسبية في عنصري رأس المال و العمل الناتجة عن زيادة إيرادات الدولة من ارتفاع أسعار المحروقات، غير أن هذا النمو كان توسعيا باتجاه القطاعات غير المنتجة مما انعكس سلبا على هدف تنويع الاقتصاد الوطني، و عليه فإن الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة بدلا من أن تعجل في تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني زادت من اختلالاته و من تعميق ارتباطه بتغير أسعار البترول في السوق الدولية، و هو ما بين أن معدلات النمو المسجلة في تلك الفترة هي ظرفية و غير مستقرة.

كلمات مفتاحية: الإنعاش الاقتصادي، مناطق الظل، الفقر.

تصنيف JEL: I32,O18,P11

Abstract :

This Paper illustrates the contribution of the Algerian economic recovery programs (2001-2019) in reducing the poverty and in the reduction of the Shadow Areas across the national territory. Where, its general policy relied on the Keynesian model which based on effective aggregate demand.

These programs increased the effective demand. However, the public spending Exaggeration led to an inverse relationship between GDP growth and expenditures. And, in spite of a relative increase in capital and labour, resulting from increased fuel prices' revenues which gave Stable positive economic growth rate, this growth was expansive towards the non-productive sectors. Hence, a negative impact on the goal of diversifying the national economy occurred. Therefore, instead of the national economy structure's corrected, the imbalances increased, and the correlation with the oil prices' variations on the international market increased. Thus, the growth rates recorded during that period were temporary and unstable.

Keywords: Economic recovery, Undeveloped Areas, Poverty.

Jel Classification Codes : I32,O18, P11

¹المؤلف المرسل: مخالدي يحي، yahia.mekhaldi@univ-mosta.dz

المقدمة:

إن ظاهرة الفقر قديمة قدم المجتمعات، و زاد نطاق اتساعها خاصة مع هيمنة العولمة الاقتصادية وأصبحت ظاهرة يمكنها أن تصيب المجتمعات سواء المتخلفة منها أو المتقدمة، و باتت من أهم التحديات التي يواجهها العالم رغم التقدم الكبير في مجال الإنتاج والتكنولوجيا والاتصالات .

لهذا الغرض اكتسب تحليل ظاهرة الفقر أهمية كبيرة منذ مطلع التسعينات خاصة في ظل النتائج المخيبة للتوقعات المرجوة من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول النامية، و في سنة 2000 تضمن تقرير الأمم المتحدة تأكيداً على أولوية محاربة الفقر في السياسات التنموية.

غير أن الجزائر لم تهتم كثيراً بمكافحة الفقر في بداية الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع تصاعد حدته وظهور انعكاساته السلبية على المجتمع، وجدت نفسها مجبرة على ذلك.

و فإن هذه الورقة البحثية تهدف بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى تشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر و انتشاره خاصة في المناطق المهمشة و المعزولة و تبيان الدور الذي لعبته برامج الإنعاش الاقتصادي في معالجتها و الحد منها و ما هي السياسات التي يجب إتباعها في هذا الشأن، و من هنا ارتأينا طرح السؤال التالي:

- إلى أي مدى استطاعت برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر أن تحد من ظاهرة الفقر و تحسّن المستوى

المعيشي للمناطق المهمشة و المعزولة؟

للإجابة على هذا السؤال تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- * ظاهرة الفقر: المفهوم، الأسباب، المظاهر و كيفية المحاربة؛
- * علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي؛
- * برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على الحد من ظاهرة الفقر.
- * مناطق الظل في الجزائر و تفاقم ظاهرة الفقر فيها.

1. ظاهرة الفقر: المفهوم، الأسباب، المظاهر و كيفية المحاربة.

1.1- مفهوم ظاهرة الفقر:

لقد كثرت و تعددت التعريفات التي حاولت أن تبين ظاهرة الفقر، لكن على العموم يمكن تصنيفها إلى قسمين هما:

1.1.1- التعريف الكمي للفقر:

يتعلق هذا التعريف بانخفاض الدخل بشكل كبير بحيث لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الأساسية، و في ظل التحليل الكمي لظاهرة الفقر نجد أن أدنى مستوى للمعيشة ينتج عن عدم الحصول على أي دخل، و يعتبر خط الفقر الذي يحسب على أساس مفهوم الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول المتقدمة وعلى أساس الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول النامية، و أستخدم هذا المؤشر لأغراض تقدير انتشار ظاهرة الفقر في العالم، حيث حدد خط الفقر الدولي بإنفاق الفرد دولاراً

أمريكا واحدا في اليوم، غير أن استخدام هذا المؤشر واجه عدة صعوبات متعلقة بجانب المقارنة بين الدول، كما أن التعريف الكمي للفقر أعتبر ذو نظرة ضيقة ومحدودة لأنه حدد الفقر بدلالة السلع وملكيته فقط .

2.1.1- التعريف الكيفي للفقر:

يرتكز هذا التعريف على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والمنفعة والقدرات الإنسانية، و عليه فإن الفقر وفقا لهذا التعريف لا يقتصر على انخفاض الدخل وعدم تلبية الحاجات الأساسية، بل يشمل أيضا التهميش و الرعاية الصحية المتدنية و انخفاض فرص التعليم وانعدام البيئة السكنية اللائقة، و هو مفهوم يناقض تماما متطلبات التنمية البشرية.

و في هذا السياق جاء تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة سنة 1996 م الذي حدد فقر المقدر كمفهوم يركز على نقص القدرة على الحصول على التغذية الملائمة والصحة الجيدة والمستوى التعليمي المناسب، و عليه يمكن أن نلخص مؤشرات عدم القدرة في العناصر التالية:

- مؤشرات الصحة والتعليم التي ترتبط بمعدل وفيات الأطفال، وفيات الأمهات، توقع الحياة، سوء التغذية للأطفال ومعدل الأمية؛

- مؤشرات الاقتناء و من أمثلتها مدى إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب؛

- مؤشرات الحرمان مثل البطالة.

و في سنة 2001 م تبني تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة مقياسا جديدا لتحديد الفقر وإظهار نقاط الحرمان البشري من خلال حساب معدل الوفيات للأطفال الرضع ومعدل الأمية ودرجة النقص في الحصول على الحاجات والخدمات الضرورية ودرجة سوء التغذية.

2.1- أسباب ظاهرة الفقر:

إن من أهم الأسباب و العوامل التي أدت إلى ظهور و تفشي ظاهرة الفقر ما يلي (توفيق، 2007، صفحة 08):

1.2.1. حجم الأسرة:

يعتبر حجم الأسرة المصاحب بانخفاض المستوى التعليمي و قلة فرص العمل من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة إلى ارتفاع معدلات الإعالة و بالتالي زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، و هو ما ينتج عنه عجز في توفير كل متطلباتها خاصة ذات الحجم الكبير، و قد تزداد حالة العجز هذه باستمرار و تتفاقم و تزداد معها حدة الفقر.

2.2.1. التضخم:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية، و هو ما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود و بالتالي قوتها الشرائية، فتتخفف المداخيل الحقيقية للأسر و يمكن أن تصل إلى حالة العجز في اقتناء و توفير كل السلع و الخدمات التي تحتاجها و تصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، و عليه فإن التضخم سيزيد لا محالة من عبء الإعالة لدى العاملين خاصة عندما يكون هذا التضخم جامحا.

3.2.1. برامج التصحيح الهيكلي:

لقد ساهمت برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي في تنامي ظاهرة الفقر وازدياد معدلاته على الدول النامية و هو ما أدى بها إلى تدهور شديد في الظروف الاجتماعية، و صاحبها تزايد سوء التغذية و تراجع الصحة و انخفاض مستوى التعليم... الخ

4.2.1. النزاعات الداخلية و الخارجية:

كالحروب مثلا التي تساهم في زعزعة الاستقرار و ما ينتج عنه من ضياع فرص العمل و ضياع الممتلكات و غيرها و بالتالي السير نحو الفقر.

5.2.1. سوء توزيع الدخل و الثروات:

إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غنى البعض و إفقار البعض الآخر، كما أن ظهور الفقر و استمراره في أي مجتمع من المجتمعات هو راجع إلى عوامل اقتصادية و سياسية، و اجتماعية و ثقافية و طبيعية، و من أهم تلك العوامل: سوء إدارة الموارد الاقتصادية، و سوء توزيع الدخل و الثروات و الضغط السكاني، و الكوارث الطبيعية، و تهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمراة و سكان الريف... الخ

6.2.1. تدني المستوى التعليمي:

لقد أصبحت المشكلات والقضايا التربوية و الثقافية كمحو الأمية وإنشاء و ترقية الأنظمة الوطنية للتعليم و بلوغ مستوى عال من الثقافة لبلد ما من البلدان تؤثر و تشارك في مجال التحولات الاقتصادية و الاجتماعية، حيث أنه ليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع و الأمية و التخلف الاقتصادي، و عليه فإن العمل على التنشئة الذهنية و الأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية، بل أصبح يشمل كذلك التطور التقني والاقتصادي والاجتماعي.

7.2.1. البطالة:

إن ارتفاع معدلات البطالة خاصة في أوساط الشرائح الشابة من المجتمع و تجاوزها المقاييس و المعدلات العالمية يفرز جملة من الآثار و الانعكاسات الاجتماعية تؤدي تدريجيا إلى الإقصاء و من ثم إلى التهميش، و من التهميش إلى الانحراف، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية و الشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع، وهكذا يصاحب البطالة نوع من الضعف و عدم استقرار أشكال الاندماج، فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي و إضعاف العلاقة بين الأفراد و المجتمع، حيث تجرد فئة من المجتمع نفسها ملقاة على هامش المجتمع و لا تتمتع بنفس الامتيازات التي تكتسبها فئات أخرى، فينقسم المجتمع إلى طبقتين: طبقة مستقرة في عمل ثابت و أخرى محرومة من هذا النوع من العمل، و هو ما يؤدي إلى تلاشي التماسك الاجتماعي و الشعور بالنقص، فالعمل لا يمثل مصدرا للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور و مكانة في المجتمع.

8.2.1. الفساد والبيروقراطية:

إن التعفن الإداري المثقل بموروثات البيروقراطية يساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، و قد رصدت تقارير الفساد التي تصدر عن منظمة الشفافية العالمية، أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثم على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه لتكلفة رأس المال هي (سمير، 2009، صفحة 45):

- الفساد يؤخر ويقلص الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية؛
 - الفساد يقلص النمو الذي يتم تخليقه عبر الإنفاق على الاستثمارات في البنية التحتية؛
 - الفساد يرفع تكلفة تشغيل المستوى المتوافر من خدمات البنية التحتية؛
 - الفساد يقلل نوعية ومستوى البنية التحتية، ويقلص القدرة على الاستفادة منها خصوصا بالنسبة للفقراء.
- فالفساد يؤدي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، و يكرس عدم المساواة، و يلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، و من خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقا أمام تخفيف حدة الفقر، و لقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الفقراء يدفعون نصيبا من دخولهم على الرشاوى أكثر من الأغنياء، و يعتمدون على الخدمات العامة أكثر من الأغنياء.
- وتتشابه ظروف الفساد وعلاقته بالفقر في مختلف الدول العربية، حيث ينشأ الفساد من خلال بيروقراطيات تنامي جميعها بالتوازي مع طبيعة أنظمة الحكم، منها البيروقراطية الملكية، وبيروقراطية الحزب، وبيروقراطية الدولة، وبيروقراطية العائلة والعشيرة، و يؤدي الاستئثار بالحكم إلى حالة قصوى من الفقر الاجتماعي، يكون نتيجتها عدم استفادة الفقراء من الدعم الحكومي ومن الخدمات، وإجهاض سياسة استهداف الفقراء بالدعم، وهو النهج الذي أكدته تقرير الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2004 م.

3.1. طرق قياس ظاهرة الفقر:

للمقارنة بين الدول تعتمد التقارير الدولية قياسا موحدًا للفقر على الصعيد العالمي، وخط الفقر المعتمد دوليا مثل هذه المقارنات هو دولار واحد في اليوم للشخص الواحد، أما تاريخيا يتم قياس الفقر بفقدان الدخل الأدنى اللازم لتغطية الحاجات الأساسية للفرد، و بصورة عامة يتطلب قياس الفقر تحديد خط موحد للفقر بين اقتصاديات متباينة الخصائص، و هو ما يؤدي إلى مقارنات سطحية فقط.

و لقد عرف البنك الدولي خط الفقر العالمي عام 1993 م بأنه \$1 و \$2 في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية، حيث يتم استعمال مقياس \$1 في اليوم بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض مثل الدول الإفريقية، و مقياس \$2 في اليوم بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط مثل دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية (العزیز، 2002-2003، الصفحات 103-104).

4.1. كيفية محاربة ظاهرة الفقر:

لقد قدم الاقتصادي الأميركي الشهير جيفري ساكس سنة 2005 م، و الذي يعتبر من بين الشخصيات الأهم والأشهر في دوائر الاقتصاد المختصة بتنمية العالم النامي و الفقير، في كتابه الأخير أنه بمقدور دول العالم أن تنهي معضلة الفقر العالمي خلال عشرين سنة أي في حدود سنة 2025 م، و أن ذلك الهدف يتطلب جهودا غير مستحيلة لكن يجب أن تكون جماعية من جهة و شجاعة من جهة أخرى، و فيها قدر من الحرص على مستقبل الكرة الأرضية، و يستند في خطته هذه إلى أن مصلحة سكان

الأرض، و بالدرجة الأولى المجتمعات الغنية و القوية تكمن في القضاء على الفقر الذي -إن لم يُقض عليه- سيظل موطننا لكل الأمراض المعولة التي لن ينجو منها حتى مجتمعات العالم الصناعي التي تنعم بمستويات معيشة عالية، و قال في ذلك الوقت أن القضاء على الفقر يتطلب تدوير ما بين 70 إلى 80 مليار دولار لتصب باتجاه الدول الأكثر فقرا، بحيث تجي هذه الأموال من الدول الغنية، والرقم ليس كبيرا بالمقارنة مع حجم الإنفاق العسكري الهائل، حيث أن حرب العراق وحدها - حسب إحصاءات رسمية أمريكية- فاقت كلفتها 300 مليار دولار، ولم تحقق سوى مزيد من الحرب والإرهاب والدمار.

يتمثل جوهر خطة ساكس للقضاء على الفقر في استقطاع ما نسبته 0.07 % من الناتج القومي العام من الدول الغنية وتخصيصه لبرامج القضاء على الفقر في الدول الفقيرة و لخص هذه المهام في أربع محاور رئيسة و هي (غياط، مشكلة الفقر في العالم العربي و إشكالية محاربتة، دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية، 2013، صفحة 02):

- دعم قيام نظم سياسية أساسها تحسين شروط البشر قائمة على رضاهم؛
 - دعم قيام نظم اقتصادية هدفها نشر عوائد العلم والتكنولوجيا وتقسيم العمل في العالم (وليس فقط في المجتمع أو الدولة المعنية)؛
 - دعم التعاون الدولي لتحقيق السلام الدائم؛
 - دعم العلم و التكنولوجيا المؤسسة على العقلانية بما يحسن من شروط العيش الإنساني.
- إن الجدول الزمني المقترح من طرف ساكس للقضاء على ظاهرة الفقر بحلول عام 2025، مبني على تحليله التشخيصي المفصل لأسباب انتشار ظاهرة الفقر في دول العالم التي تمتد من أفريقيا مروراً بأميركا اللاتينية إلى آسيا، كما اقترح عام 2015 م كفاصل زمني تراجع فيه الرؤية العامة، وهو العام الذي حدده مشروع الألفية للتنمية العالمية التابع للأمم المتحدة، و يمكن تلخيص المراحل والخطوات التي يقترحها ساكس للقضاء على الفقر في النقاط التالية:
- الالتزام بالهدف بشكل جدي و تبنيه عالمياً، والسعي نحو جعل الفقر من الماضي؛
 - تبني خطة عمل عملية و واضحة مكتملة لمشروع أهداف الألفية للتنمية، و هي الأهداف التي تؤدي إلى نقص عدد الفقراء في العالم، ورفع مستويات المداخيل في الدول النامية؛
 - منح الفقراء صوتاً مسموعاً في العالم بحيث يدرك العالم معاناتهم الدائمة، والتوقف عن تغطية أخبار الفقر بشكل متباعد أو هامشي على الأجندة الإعلامية العالمية؛
 - استعادة الولايات المتحدة لدورها في العالم بشكل تعاوني وليس إمبريالي لأنه في مقدورها أن تكون قوة محركة إيجابية وتدفع باتجاه تخليص العالم من الفقر بشكل سريع؛
 - إعادة تأهيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحيث تكون مهمتهما القضاء على الفقر و هي المهمة المركزية لهما ولكل المؤسسات المالية الدولية؛
 - تعزيز دور الأمم المتحدة في ضوء برنامج معول للتصدي للفقر العالمي؛
 - تقوية العلم والتكنولوجيا في العالم ونشرها على أوسع نطاق وبكلفة تكون في متناول الدول النامية والفقيرة؛
 - تعزيز ونشر التنمية المستدامة؛
 - الالتزام الشخصي بقضية التخلص من الفقر على مستوى المسؤولين و الأفراد العاديين.

2. علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي:

لقد أشارت الكثير من الدراسات إلى قدرة النمو الاقتصادي للحد من ظاهرة الفقر، حيث تراجع الفقر بمعدلات معتبرة في ظل النمو الاقتصادي السريع في كل من أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي و شرق آسيا(توفيق عباس، 2010، صفحة 35)، غير أن علاقة النمو الاقتصادي بالحد من ظاهرة الفقر تبقى محور خلاف بين الكثير من الباحثين في هذا المجال، حيث أشار كل من دزيرو سين أن النمو الاقتصادي لا ينتج عن هم ردود يحسن الرفاهي العديد من الإجراءات غير المالية، حتى القول بوجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي و الفقر يبقى نسبيا، حيث أن النمو الاقتصادي لا يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفقر إلا إذا أتاحت فرص العمل التي ينشئها هذا النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة مداخيل الفقراء والذي بدوره يتوقف على مدى تمركز النمو في القطاعات التي تستوعب العمالة غير الماهرة واعتماد التقنيات اللازمة، بالإضافة إلى توجيه النمو الاقتصادي نحو المجالا التي ينتشر فيها الفقر مثلا لاقتصاد غير الرسمى والصناعات الصغيرة و الأحياء الفقيرة و غيرها، و بالرغم من ذلك كله يبقى النمو الاقتصادي عاملا أساسيا في تخفيض معدلات الفقر رغم أنه غير كاف بحد ذاته، و في ما يلي أهم برامج الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدت في الجزائر لتحقيق النمو الاقتصادي و الحد من ظاهرة الفقر.

3. برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على الحد من ظاهرة الفقر:

1.3. برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2019 م):

إن عدم قدرة الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر في بداية 1980 م على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، و استمرار ارتباط هذا النمو بقطاع المحروقات، و رغبة منها في عدم تفويت فرصة ارتفاع أسعار المحروقات مرة أخرى، ارتأت الحكومة بداية من سنة 2001 م التحول نحو سياسة مالية توسعية لتصحيح الأوضاع التي سادت في الفترات السابقة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، و خوض تجربة تنمية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هي سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي التي ترمي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري.

إن الهدف من هذه المقاربة المستوحاة من النظرية الكينزية هو تفعيل جانب الطلب الكلي الرامي إلى تحفيز الاستثمار لتحقيق نمو اقتصادي مستدام و القضاء على مشكل كل من التضخم و البطالة بشكل تدريجي، باعتبار أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي و مستوى التوظيف و الناتج الوطني، و قد تم تنفيذ هذه السياسة من خلال عدة برامج تنمية تمحورت حول الخطوط العريضة التالية(بوفليح، 2013، صفحة 46):

- تنشيط الطلب الكمي؛
- دعم و تفعيل النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و لمناصب الشغل عن طريق تطوير الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- الاهتمام أكثر بتهيئة و إنجاز الهياكل القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية بما فيه تنمية الموارد البشرية.

1.1.3. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004 م):

لقد وضع هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف هي (مسعودي، 2017، صفحة 159) (غياط، www.google.dz) (بوفليح، 2013):

- تهيئة و انجاز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاط الاقتصادي و تلبية الحاجات الضرورية للسكان،
- محاربة الفقر و المشكلات المرتبطة به و تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- خلق مناصب شغل و السعي نحو الحد من مشكل البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي و تطوير الريف.

حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج ووجهت بشكل عام لدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية خاصة في مجالات الري، النقل و الهياكل القاعدية، بالإضافة إلى التنمية المحلية و التنمية البشرية و تحسين المستوى المعيشي للسكان، بالموازاة قامت الحكومة بعدة إجراءات لإصلاح المؤسسات الوطنية و دعمها (بوفليح، 2013، صفحة 47).

لقد تضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أربعة برامج قطاعية خصصت لها مبالغ مالية مهمة نوضحها في الجدول رقم: 01 في ما يلي:

الجدول 1: مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004 م).

النسبة المئوية	المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاع / السنوات
40,1%	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7	الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية
38,8%	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	التنمية المحلية و البشرية
12,4%	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	الفلاحة و الصيد البحري
8,6%	45,0	-	-	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
100%	525,0	20,5	113,9	185,9	205,4	المجموع

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2001 م، ص: 87.

يوضح لنا هذا الجدول مدى أهمية المبالغ المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية و المقدرة بـ : 210,5 مليار دج، أي ما يعادل 40,1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ككل، و هو ما يعكس نية الحكومة في تدارك العجز و التأخر المسجل في هذا القطاع، و جعله أداة لإنعاش المؤسسات الإنتاجية العامة و الخاصة، و بالتالي التخفيف من حدة البطالة و تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية.

يأتي في المرتبة الثانية قطاع التنمية المحلية و البشرية الذي استفاد من مبلغ 204,2 مليار دج، و هو ما يعادل نسبة 38,8 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، مما يعكس من جهة أخرى رغبة الدولة في الرفع من مستوى التنمية البشرية، و تحسين المستوى المعيشي من خلال التنمية المحلية خاصة في المناطق الريفية المعزولة.

غير أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري لم يخصص له سوى مبلغ 65,4 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 12,4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، لأن قطاع الفلاحة قد سبق له و أن استفاد من برنامج مستقل خاص به سنة 2000 م (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية) PNDA، وما هذا المبلغ سوى دعم له، يبقى مبلغ 45 مليار دج الخاص بدعم الإصلاحات فقد وجه أساسا لترسيخ الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج و الرامية بشكل خاص لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العامة و الخاصة.

لقد تميزت فترة تنفيذ هذا البرنامج بإنعاش اقتصادي مكثف رافقته استعادة الأمن على المستوى الوطني بشكل ملحوظ، مما أدى إلى نتائج ايجابية كبيرة نذكر منها:

- قدر الاستثمار الإجمالي بما فيه خارج هذا البرنامج 3700 مليار دينار، منها حوالي 2350 مليار دج وجهت للإنفاق العمومي؛

- نمو مستمر بمتوسط 3,8% طوال هذه الفترة حيث بلغ 6,8 % سنة 2003 م؛

- تراجع نسبة البطالة من 29% إلى 24%؛

- انجاز كم هائل من المنشآت القاعدية و بناء و تسليم 700.000 مسكن في مختلف الصيغ.

2.1.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: (2005 - 2009 م):

إن تحسن الوضع المالي بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر البترول سنة 2004 م و الذي بلغ 38,5 دولارا للبرميل، بالإضافة إلى المؤشرات الايجابية التي حققتها سياسة الإنعاش الاقتصادي آنذاك، قررت الجزائر مواصلة هذه السياسة من خلال الدخول في برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي تمتد فترته بداية من 2005 إلى 2009 م بغية تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة؛

- تحسين مستوى معيشة الأفراد خاصة في الجانب الصحي، التعليمي و الأمني؛

- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية خاصة في ما يتعلق بتسهيل المواصلات و انتقال السلع و عوامل الإنتاج؛

- رفع معدلات النمو الاقتصادي و هو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف المسطرة سابقا.

و خصص لهذا البرنامج مبلغ 4202,7 مليار دج وزعت على خمسة برامج فرعية كما يوضحها الجدول رقم: 02 في ما يلي:

يلي:

الجدول 2 : مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009 م).

النسبة المئوية	المبلغ المخصص	البرامج الفرعية
45.5%	1908,5	1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: - السكن - التربية و التعليم و التكوين المهني. - تنمية البلديات. - تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية. - تزويد السكان بالماء، الكهرباء و الغاز. - باقي القطاعات.
40,5%	1703,1	2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية: - قطاع الأشغال العمومية و النقل. - قطاع المياه. - قطاع التهيئة العمرانية.
8%	337,2	3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية: - الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري. - الصناعة و ترقية الاستثمار. - السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف.
4,8%	203,9	1. برنامج تطوير الخدمة العمومية: - العدالة و الداخلية. - المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية. - البريد و التكنولوجيات الحديثة للاتصال.
1,2%	50	2. برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة: - الإعلام و الاتصال.
100%	4202,7	المجموع

المصدر: تقرير الحكومة الخاص بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009 م).

ما ميز هذه الفترة، قيمة المبالغ المخصصة و التي لم يسبق للجزائر و أن اعتمدها من قبل، فبالإضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي و الذي خصصت له الدولة مبلغ 4202,7 مليار دج كما ذكرنا سابقا، تم بالموازاة وضع برنامجين آخرين

جهويين: أحدهما خاص بمنطقة الجنوب بغلاف مالي 432 مليار دج، و برنامج آخر خاص بمنطقة الهضاب بغلاف مالي قدره 668 مليار دج، زيادة على المشاريع المتبقية من المخطط السابق و التي خصص لتكتملتها 1071 مليار دج، يضاف لها الصناديق الإضافية بمبلغ 1191 مليار دج، و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بمبلغ 1140 مليار دج، ليكون مجموع المبلغ النهائي 8704,7 مليار دج.

غير أن أهم ملاحظة في خضم المبالغ المخصصة لهذه الفترة هي اعتماد خطة نمو غير متوازن لصالح رأس المال الاجتماعي و المنشآت القاعدية التي تجاوزت نسبتها 86 % من الاعتمادات المقررة، في حين أن التنمية الاقتصادية لم تتجاوز نسبتها 08 %، فقطاع الصناعة مثلا الذي يعول عليه في استيعاب النسبة الكبيرة من الفئة النشيطة كان حجم اعتماده أقل من اعتماد قطاع الثقافة(مسعودي، 2017، صفحة 163).

3.1.3 برنامج التنمية الخماسي الأول: (2010 - 2014 م):

لقد كان لارتفاع سعر البترول خلال هذه الفترة، حيث وصل إلى 80 دولار للبرميل، و ما نتج عنه من احتياطي صرف تجاوز 162 مليار دولار، و فائض في التمويل تجاوز 345 مليار دج، أثر كبير في اعتماد أكبر برنامج إنعاش اقتصادي، حيث تجاوز مخصصه الأولي 21234 مليار دج و الذي تم توزيعه كما يلي(الوزراء، 2010، صفحة 02):

- تخصيص 9700 مليار دج لاستكمال المشاريع المتبقية من المخطط السابق خاصة في ما يتعلق بقطاعات السكك الحديدية، الطرق و المياه؛

- تخصيص 11534 مليار دج لإطلاق مشاريع جديدة.

و بشكل عام يمكن تحديد أهداف هذا البرنامج كما يلي:

- مواصلة دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛

- التركيز على التنمية البشرية كأداة لمواصلة مسار إعادة الأعمار الوطني؛

- تطوير الخدمة العمومية و تحديثها؛

- توجيه قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن المناطق النائية؛

- تطوير قطاع البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال.

و لقد تضمن هذا البرنامج عدة برامج فرعية نوضحها في الجدول رقم: 03 في ما يلي:

الجدول 3: مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج التنمية الخماسي الأول (2010 - 2014 م).

النسبة المئوية	المبلغ المخصص	البرامج الفرعية
49,5%	10511	• برنامج التنمية الاجتماعية: التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة و المجاهدين.
31,5%	6688,7	• برنامج تطوير المنشآت القاعدية: - الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ و القطارات؛ - النقل: السكك الحديدية، المحطات البرية الجديدة؛ - تهيئة الإقليم بما فيها المدن الجديدة.
8,16%	1732,7	• برنامج تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، العمل و التجارة.
7,7%	1635	• برنامج التنمية الاقتصادية: الزراعة و التنمية الريفية، القطاع الصناعي العمومي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
1,8%	382	• برنامج مكافحة البطالة:
1,34%	284,6	• برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة: الإعلام و الاتصال.
100%	21234	المجموع

المصدر: تقرير الحكومة الخاص ببرنامج التنمية الخماسي الأول (2010 - 2014 م).

من خلال هذا الجدول نلاحظ استمرارية الدولة في التوجه نحو التنمية الاجتماعية و تطوير البنى التحتية بنسبة 81% من القيمة الإجمالية للمبلغ المخصص لهذا البرنامج، بينما التنمية الاقتصادية لم يخصص لها سوى 7,7% منه، و هو ما يعكس استمرار سياسة النمو اللامتوازن حيث تم التركيز على القطاعات غير الإنتاجية و إهمال القطاعات الإنتاجية بهدف شراء السلم الاجتماعي و المحافظة على الأمن العام و هو نفس الخطأ الذي وقعت فيه الدولة في فترة الاقتصاد المخطط حين أعطت للصناعة الثقيلة أولوية كبيرة على حساب القطاعات الأخرى.

4.1.3. برنامج التنمية الخماسي الثاني: (2015 - 2019 م):

لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 22100 مليار دج لتحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في ما يخص: السكن، التربية و التعليم، التكوين، الصحة، الماء، الكهرباء و الغاز؛

- مواصلة جهد مكافحة البطالة؛
 - إيلاء عناية خاصة بالتنمية الفلاحية و الريفية، و تنويع الاقتصاد و نمو الصادرات خارج المحروقات؛ و استهداف تحقيق معدل نمو 07%؛
 - ترقية و دعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا؛
 - تشجيع الاستثمار المنتج للثروة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
 - عصرنة الإدارة و مكافحة البيروقراطية من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
 - ترقية الشراكة بين القطاع العام و الخاص سواء كان محلي أو أجنبي.
- غير أن انخفاض سعر البترول بداية من شهر سبتمبر 2014 م من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار للبرميل سنة 2015 م دفع بالدولة للجوء إلى سياسة التمويل بالعجز الذي يعتمد على الاحتياط في تقدير السعر المرجعي للنفط، و كذا سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2017 م، و إن الاعتماد على هكذا سياسة دفع بالحكومة إلى إعادة النظر في المشاريع المبرمجة خلال هذا المخطط حيث تم الاحتفاظ بالمشاريع ذات الأولوية القصوى مثل السكن، الصحة، التربية و غيرها و الاستغناء عن المشاريع الأخرى غير ذات الأولوية خاصة تلك التي لا تؤثر في النمو بشكل مباشر.
- و على الرغم من عجز ميزان المدفوعات و انخفاض احتياطات النقد الأجنبي و تراجع النمو في قطاع المحروقات بقي معدل نمو الاقتصاد الجزائري إيجابيا خلال سنة 2019 م بنسبة أقل من 1%، و انخفضت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات إلى 2,4% مقارنة ب 3% سنة 2018 م.
- لقد كان معدل النمو المحتشم هذا مقارنة بسنة 2018 م مدفوعا بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة و البناء و الأشغال العمومية و الري بما في ذلك الخدمات و الأشغال العمومية البترولية و الصناعة و الخدمات، حيث سجل قطاع الفلاحة نسبة نمو 2,7% سنة 2019 م مقابل 3,5% سنة 2018 م، بينما سجل قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بما في ذلك الخدمات و الأشغال العمومية البترولية نسبة نمو 3,8% و هو معدل ثابت مقارنة بسنة 2018 م.
- أما من حيث الاستثمار بشكل عام فإن التطور في حجم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي فقد بلغ 1% سنة 2019 م مقارنة ب 3,1% سنة 2018 م ليبلغ 7904,6 مليار دج سنة 2019 م مقابل 8211 مليار دج سنة 2018 م
- خلاصة القول أن الجزائر أصبحت تعيش أزمة اقتصادية تعد الأشد منذ عقدين من الزمن، عقب تراجع أسعار النفط والغاز وأزمة انتشار فيروس كورونا، والتي فرضت اتخاذ إجراءات احترازية وتقشفية زادت من متاعب الاقتصاد الجزائري المعتمد بشدة على عائدات النفط .

2.3. تشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر:

إن أكثر من ثمانية ملايين جزائري من مجموع السكان المقدر بنحو أكثر من 43 مليون نسمة في البلاد، يعيشون في ظروف صعبة، و ذلك في الأرياف و في ضواحي المدن الكبرى حيث تنعدم معظم مقومات الحياة الأساسية كالسكن و المياه و الكهرباء و المدارس، و قد نجم عن كل هذا التهميش مشكلات كثيرة تتعلق بالأمراض ونقص التغذية والبطالة وغيرها.

و إذا كانت قرى الشمال و الوسط تعاني من التهميش على الرغم من قربها من المدن و البلديات، فإن المشكلة تبدو أكثر مأساوية في مناطق الصحراء حيث التجمعات السكانية تصارع قسوة الطبيعة إلى جانب المشكلات الحياتية، وتلك القسوة تتسبب فيها الرمال والعواصف والحرارة المرتفعة، يُضاف إلى ذلك البعد عن المدن، مما يعيق تـمدرس الأطفال، حيث بلغت نسبة عدم التـمدرس أو الانقطاع عن الدراسة نسبا قياسية في بعض التجمعات السكانية، و لعل منطقة الرمادة جنوب الجزائر نموذجاً لهذا الوضع مع صفر نجاح في امتحانات شهادة البكالوريا.

إن أبرز أسباب هذا التهميش هو غياب سياسة وطنية عادلة في توزيع الريع، بالإضافة إلى تهميش السلطات للريف وتوجهها إلى التركيز على المدن والتجمعات السكانية الكبرى، مما أدى إلى النزوح إلى المدن و تشكيل مناطق ظل فقيرة بما تحمله من مشكلات أخرى وضغط على المدن، و كذلك إفراغ الريف من سكانه الذين كانوا يساهمون بشكل بالغ في سلة الغذاء المحلية، هذا الوضع نتج عنه قرى كثيرة بعدد قليل من السكان مما لا يشجع السلطات على تنفيذ مشاريع لأجلهم.

و عليه يخطئ من يظن أن مناطق الظل تعني بالضرورة مناطق الريف و المناطق الجبلية و الداخلية في البلاد، فمناطق الظل الفقيرة موجودة كذلك على هامش النسيج العمراني للمدن وضواحي الحواضر الكبرى، خصوصا أن الفترة التي شهدت فيها الجزائر أزمة أمنية في تسعينيات القرن الماضي دفعت في اتجاه نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى ضواحي المدن طلباً للأمن و الأمان، حيث في العاصمة الجزائرية نفسها أحصى الفريق المكلف بوضع خريطة مناطق الظل في ولاية الجزائر 299 منطقة ظل تقع خارج النسيج العمراني الحضري، و يعيش سكانها في ظروف شبه ريفية تستدعي إعطاءها الأولوية و تسوية المشاكل المستعجلة للتنمية على مستوى هذه المناطق مثل شبكات المياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي و الكهرباء و الإنارة العمومية و الغاز فيما تنعدم المرافق و المنشآت الرياضية و الصحية و الطرقات، بالإضافة إلى بعد المدارس و المراكز الصحية.

كما كشفت عملية إحصاء أجريت من قبل المسؤولين المحليين أن 8.5 مليون مواطن جزائري يعيشون في مناطق الظل البالغ عددها 15 ألفاً، الشيء الذي دفع الحكومة الجزائرية في 14 أوت 2020 م إلى وضع خطة تأهيل عاجلة لتحسين حياتهم، حيث تضمنت هذه الخطة ما يقارب 12 ألف مشروع يشمل أكثر من تسعة آلاف منطقة فقيرة، من بينها 1256 مشروعاً يتوجب إنجازها قبل نهاية سنة 2020 م، تخص إنجاز 208 مشاريع لإيصال المياه الصالحة للشرب و تعبيد 170 طريقاً ريفياً و بناء 170 مدرسة ريفية و إنجاز 136 مشروعاً خاصاً بالتزويد بالكهرباء والغاز الطبيعي و إنجاز 73 مركزاً صحياً و 293 مشروعاً للصرف الصحي، إضافة إلى تهيئة فضاءات رياضية و ترفيهية للشباب بغلاف مالي يقارب 1.8 مليار دولار، لفائدة أكثر من 3.8 ملايين مواطن يعيشون في هذه المناطق الفقيرة في الريف و الضواحي-

و وفقاً لتقدير البنك الدولي من خلال الدراسة التي حملت عنوان « تصنيفات البنك الدولي الجديدة للبلدان حسب مستوى الدخل : 2020-2021 م » و التي جاءت على أساس مراجعة التصنيفات المعتمدة من قبل هيئة « بروتون وودز » فإن إجمالي الدخل الوطني حسب نصيب الفرد خلال سنة 2019 م و اعتباراً من بداية جانفي 2020 م قدر بنحو 3970 دولاراً بينما كان يقدر المؤشر نفسه خلال سنة 2018 م و حتى نهاية 2019 م بنحو 4060 دولاراً، أي بفارق 90 دولاراً للفرد الواحد بنسبة تراجع 2.21 %، و على هذا الأساس وجدت الجزائر نفسها في تصنيف جديد أقل من التصنيف السابق في حساب الدخل، حيث على عكس قائمة الدول التي انتقلت إلى مستوى أعلى و منها بنين و ناورو و تـنانيا تراجعت الجزائر لأول

مرة منذ سنة 2008 م، حيث ظلت الجزائر منذ سنة 2008 م إلى غاية 2018 م مصنفة ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل.

و في تقرير أعدته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان على أعقاب جائحة كوفيد 19 فإن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قد ففز إلى 15 مليون و هو ما يعادل 38% من مجموع عدد السكان، حيث أصبح هؤلاء غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة، كما أشار التقرير إلى أن أكثر من 1400 بلدية يعيش سكانها على إعانات صندوق الجماعات المحلية المشترك، من بينها 800 بلدية تم تصنيفها ضمن خانة الأكثر فقرا.

3.3. أثر برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر على ظاهرة الفقر:

لقد عرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر الفقر كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، و إقصاء امن نمط الحياة ماديا وثقافيا.

كما عرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر فيأكتوبر 2000 معلى أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملابس)، على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى.

و إذا نظرنا إلى السياسة العامة في الجزائر خاصة في الثمانينيات والتسعينيات لم يكن النمو مواليا للفقراء حيث استفاد الأفراد من غير الفقراء من نتائج النمو الاقتصادي، كما أن مستوى الدخل هو مرتفع أكثر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، و عليه فإن شدة الفقر فهي عالية بشكل طفيف في المناطق الريفية بنسبة 9.4 % مقابل 9.2 % في المناطق الحضرية، فبالإضافة إلى الأسباب السالفة الذكر، فإن ذلك راجع أيضا لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة العائلية التي تعتمد على إمكانيات محدودة، وبالتالي تنخفض مداخيل أصحاب هذه المهنة.

غير أنه على العموم عرفت جميع المؤشرات المرتبطة بمستوى معيشة السكان في الجزائر تحسنا ملحوظا خلال الفترة التي تزامنت مع تطبيق البرنامج التكميلي و البرنامج الخماسي للفترة 2005-2019 م، فعلى سبيل المثال ازداد نمو الاستهلاك الفردي بمقدار 3.6 %، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي شهدتها متوسط دخل الفرد الذي ارتفع بمعدل 5.4 % خلال نفس الفترة، نتيجة زيادة حجم الأجور بمقدار 5.2 % خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وإلى 14.66% خلال البرنامج الخماسي، كما شهد كل من قطاعي التعليم والصحة بعض التحسن مما كان له أثر على تخفيض نسبة الفقر.

و عليه فإن النتائج المحققة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر، لكنها لم تقضي عليها حيث أن مؤشر حد الفقر العام وفق تقرير حديث للبنك الدولي قدر سنة 2019 م ب 10%.

4.3. أهم السياسات الواجب إتباعها للحد من ظاهرة الفقر في الجزائر:

تجدر الإشارة إلى أن السياسات الحكومية في الجزائر، وعلى الرغم من توفر وتدفق عائدات النفط، لم تنجح في تحقيق تنمية متوازنة بين المدينة والريف وتكريس عدالة اجتماعية بين السكان مما أدى إلى اختلال كبير في مستويات المعيشة بين المناطق و الطبقات الاجتماعية، و أسهم في خلق مناطق معزولة بقيت على هامش الاهتمام الحكومي، و قد ساعد تطور وسائل

التواصل الاجتماعي على كشف واقع السكان المساوي و إدانة المسؤولين، و عليه فإن الحد من ظاهرة الفقر على المدى الطويل يتطلب ما يلي:

- زيادة دخول الفقراء و رفع قدراتهم الذاتية عن طريق تنمية مواردهم؛
- تخفيض تكلفة الحاجات الأساسية بجميع الطرق الممكنة (التضخم، تخفيض مستوى الأسعار)، توفير الخدمات للفقراء، و التأمين، و وضع سياسات رعاية صحية و إسكانية و تخفيض نفقات التعليم؛
- تقديم المساعدات الفورية و المباشرة و النقدية و العينية وأشكال الدعم المختلفة لعموم الفقراء؛
- تشجيع المدخرات و الاستثمارات؛
- تنمية الريف و تشجيع الصناعات الريفية باستخدام التكنولوجيات المتوسطة؛
- إعادة توزيع الثروة من دخول و مزايا و خدمات؛
- توجيه الإنتاج بما يخدم الاستهلاك من حيث الجودة و الأسعار و الأسواق؛
- إعادة تشغيل الموارد الإنتاجية لصالح الفقراء.

الخلاصة:

لقد وضعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة آليات مؤسسية وقانونية و مالية جد مهمة، و سطرت الكثير من برامج الإنعاش الاقتصادي، وقد تم تحقيق العديد من الأعمال في إطار جهود التنمية المستدامة و التي أعطت نتائج جد مهمة في العديد من الميادين، كمحاربة الفقر، التحكم في النمو الديموغرافي، الارتقاء بالوقاية الصحية، و تحسين المناطق الحضرية و الاندماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة و غيرها.

غير أن تبني الجزائر النموذج الكينزي القائم على الطلب الكلي الفعال في إطار إستراتيجية نمو لا متوازن بهدف تصحيح الوضعية الاقتصادية عن طريق ضخ مخصصات مالية كبيرة في البنية القاعدية، شكل تراجعاً كبيراً في السياسة المالية التقشفية و السياسة النقدية الأكثر صرامة التي اعتمدها خلال الفترة (1990 - 2000 م) بهدف تصحيح الانحرافات التي خلفتها فترة الاقتصاد المخطط.

حقيقة لقد أدى تنفيذ مشاريع برامج الإنعاش الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال كما نصت عليه النظرية الكينزية، غير أن المبالغة في الإنفاق العام أدى إلى إحداث علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و حجم تلك النفقات خاصة خلال الفترة (2006 - 2014 م)، و ما يؤكد ذلك تراجع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5,3 خلال الفترة (2001 - 2004 م) إلى 2,92 خلال الفترة (2005 - 2009 م)، و 3,32 خلال الفترة (2010 - 2014 م) و ذلك بالرغم من تضاعف النفقات الاستثمارية خلال المخططين الخماسيين الأول و الثاني المشار إليهما سابقاً.

و بالرغم من الخلل الذي أحدثته سياسة النمو اللامتوازن، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي حافظت على إيجابيتها خلال فترة الإنعاش الاقتصادي كنتيجة للزيادة النسبية في عنصري رأس المال و العمل نتيجة زيادة إيرادات الدولة من المحروقات بسبب ارتفاع أسعارها، غير أن هذا النمو كان توسعياً باتجاه القطاعات غير المنتجة مما انعكس سلباً على إنتاج الثروات خارج قطاع المحروقات، و عليه فإن الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة بدلا من أن تعجل في تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني زادت من اختلالاته و من تعميق ارتباطه بتغير أسعار البترول في السوق الدولية، و هو ما يبين أن معدلات النمو المسجلة هي ظرفية و غير مستدامة.

من جهة أخرى، فإنه بالتمعن في فرضيات النموذج الكينزي القائم على نظرية الطلب الكلي الفعال، نجد أنه غير صالح لوضعية الجزائر التي تهدف إلى تحقيق أرقام قياسية بنموذج يتم من خلاله تصحيح مجرى الاقتصاد و رده إلى حالته الطبيعية، و لا يوجد في هذه الحالة أحسن من نموذج شومبيتر القائم على الاستثمار في العنصر البشري و نموذج التنمية المستدامة.

و في ظل هذه المؤشرات أصبح لزاماً على الجزائر أن تعيد النظر في شروط الإقلاع الاقتصادي و البحث عن أدوات التصحيح الأكثر ملائمة و تركيز الجهد حول القطاعات الارتكازية: الصناعة بجميع فروعها خاصة التحويلية، الفلاحة و السياحة للحاق بالدول الناشئة في حدود 2030 م.

و من خلال النتائج الميدانية التي حققتها الجزائر في هذا المجال و من أجل معالجة النقائص التي مازالت قائمة ارتأينا تقديم التوصيات التالية:

- إن الفقر ظاهرة قائمة بذاتها، و لا يمكن معالجتها إلا عن طريق اقتلاع أسبابها خاصة أن استمرارها و اتساع نطاقها و تأثيرها في كثير من المناطق، قد أصبح سمة هيكلية لا تستجيب لسياسات التخفيف و مناهجه و برامجها؛
- إن الفقر ظاهرة ذات أبعاد متعددة سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، و أن معالجتها تطلب التشخيص الصحيح لمحدداتها؛
- إن ارتفاع معدلات النمو لا تعني بالضرورة تحسين المستوى المعيشي للسكان، و بما أن فوراق الدخل موجودة في كل دول العالم، لذا يجب أن تشمل عملية إعادة توزيع الدخل كل الفقراء، و أن تحظى بالاهتمام على المستوى الجزئي و الكلي؛
- لا بد من إيجاد علاقة ثلاثية شاملة بين المجتمع المدني، مؤسسات الدراسات و الأبحاث العلمية و المؤسسات المتخصصة في مجال التشغيل لمحاربة الفقر.

المراجع:

1. التنير سمير. (2009). الفقر و الفساد في العالم العربي. بيروت، لبنان: دار الساقي.
2. النجفي سالم توفيق. (2007). الفقر في البلدان العربية و آليات إنتاجه. مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، 08.
3. بلعربي عبد العزيز. (2003-2002). أثر البطالة على الفقر في الجزائر - حالة ولاية تلمسان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تلمسان، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد.
4. شريف مهدي عبد المالك غياط. (2013). مشكلة الفقر في العالم العربي و إشكالية محاربتة، دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية. موسوعة الإقتصاد و التمويل الاسلامي (صفحة 02). صفاقس: جامعة صفاقس.
5. عبد عون المسعودي توفيق عباس. (2010). دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء في العراق، دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد: 26، المجلد: 07 ، 35.
6. مجلس الوزراء. (2010, 05 24). برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 م. بيان ، صفحة 02.
7. ميهوب مسعودي. (2017). دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-2015 م، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
8. نبيل بوفليح. (2013). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 م. مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، العدد: 09 ، 46.